ورقة موقف صادرة عن
جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية
بمناسبة الحملة العالمية لمناهضة العنف ضد المرأة 2026

10.12.2026 – 25.11.2026

حملة صدى

نحو حماية حق النساء في العيش بأمان وتقرير المصير

عدالة للنساء، حماية للناجيات، لا إفلات من العقاب

فلسطين المحتلة، 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2026

في الوقت الذي يُطلق فيه العالم حملة الـ16 يوماً من النشاط لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي تحت شعار "معاً لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات: ضمان العدالة، حماية الناجيات، إنهاء الإفلات من العقاب"، تؤكد جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية أن النساء الفلسطينيات هن الأكثر حرماناً من هذه الركائز الثلاث. فهن يواجهن عنفاً مركباً يبدأ باحتلال يتمتع بإفلات شبه مطلق من المساءلة الدولية، ولا ينتهي عند غياب قانون وطني يحميهن من العنف داخل الأسرة، مروراً باستهداف المدافعات عن حقوقهن.

ومن منظور نسوي مناهض للاستعمار، تنظر الجمعية إلى تجارب النساء في سياقها الكامل. فالمرأة التي تفقد بيتها أو أرضها أو مصدر رزقها بفعل الاحتلال، تتحمل أيضاً أعباء إعالة أسرتها ورعايتها في ظروف تزداد قسوة، وحين تواجه تمييزاً في القانون أو العمل أو داخل الأسرة، تضيق أمامها سبل الحماية والاستقلال. لذلك يرتبط نضالنا لإنهاء الاحتلال بنضالنا لتغيير علاقات الهيمنة الأبوية وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية؛ فلا يجوز أن تنتظر النساء انتهاء الاحتلال ليحصلن على حقوقهن، ولا أن يُغفل الاحتلال حين نتناول العنف الذي يعشنه كل يوم.

عام على "وقف إطلاق النار"... والقتل مستمر

يمرّ أكثر من عام على إعلان وقف إطلاق النار في قطاع غزة في تشرين الأول 2025، دون أن تتوقف آلة القتل. فقد ارتفعت حصيلة العدوان منذ تشرين الأول 2023 إلى 74,742شهيداً وشهيدة و176,227جريحاً وجريحة[1]، بينهم نحو 1,679 شهيداً

[1] ارتفاع حصيلة الشهداء في قطاع غزة إلى 74,742

وشهيدة سقطوا بعد سريان وقف إطلاق النار[2]، فيما لا يزال نحو 9,500 شخص تحت الأنقاض[3]. ومن بين الشهداء أكثر من 12,500 امرأة[4]، بينهن أكثر من 9,000 أم و42 صحفية، في حين أُصيبت نحو 24,500 امرأة[5].

وخلّفت الحرب 28,560 أرملة ونحو 86,290 أسرة تعيلها نساء[6]، يعشن في مراكز إيواء وخيام تفتقر لأبسط مقومات الأمان والكرامة. وتواجه نحو 50,000 امرأة حامل مخاطر مضاعفة في ظل تضرر أو تدمير نحو 94% من المرافق الصحية، وتعاني نحو 24,600 حامل ومرضع من سوء تغذية حاد، بينما بلغت البطالة بين النساء في القطاع 92%. ويزيد من هذه المعاناة إبلاغ سلطات الاحتلال 37 منظمة إنسانية بوقف أنشطتها بحلول آذار 2026 في القطاع[7]، واستمرار الترتيبات المفروضة بموجب قرار مجلس الأمن 2803 دون مشاركة فلسطينية حقيقية، ولا سيما مشاركة النساء.

العنف الإنجابي: اعتداء على أجساد النساء وإنسانيتهن

إن تدمير مرافق الصحة الإنجابية والأمومة، والحرمان من الغذاء والدواء والرعاية، جعل الحمل والولادة والتعافي بعدها تجارب محفوفة بالخطر والألم. وقد خلصت لجنة التحقيق الدولية المستقلة في تقريرها الصادر في آذار 2025 إلى نتائج خطيرة بشأن تدمير مرافق الصحة الإنجابية وارتكاب أفعال إبادة جماعية. وهذا العنف ينتهك حق النساء في اتخاذ القرارات المتعلقة بأجسادهن، وفي اختيار الإنجاب وتوقيته، والحصول على الرعاية دون إكراه أو خوف؛ فحين تُحرم امرأة من مكان آمن تلد فيه، أو من دواء تحتاجه، أو من غذاء يعينها على إرضاع طفلها/طفلتها، فإن ما تتعرض له يستدعي الحماية والمساءلة، ولا يجوز اعتباره مجرد نتيجة جانبية للحرب.

والمرأة الفلسطينية تستحق الحماية لكونها إنساناً وصاحبة حقوق، سواء كانت أماً أم لم تكن؛ لها حياتها وعملها وأحلامها، ولها الحق في الخصوصية والاختيار والتعافي. إن اختزالها في جسد يتحمل الألم أو في رقم ضمن حصيلة الضحايا يصادر إنسانيتها ويحجب صوتها. كما أن الاحتفاء بصمودها لا يعني قدرتها على تحمّل المزيد، ولا يعفي من يرتكب الجرائم، ومن يملك القدرة على وقفها، من المسؤولية.

الضفة الغربية: عام قياسي لإرهاب المستوطنين

في الضفة الغربية بما فيها القدس، استشهد 1,216 فلسطينياً منذ تشرين الأول 2023، بينهم 28 امرأة و263 طفلاً. وسجّلت الأمم المتحدة أكثر من 2,000 اعتداء للمستوطنين منذ بداية 2026، وهو العدد الأعلى منذ بدء الرصد، بينها 272 اعتداءً استهدفت قاطفي وقاطفات الزيتون بين أيلول ومنتصف تشرين الأول وحدها. وفي الخليل أُجبر أكثر من 3,000 شخص على مغادرة منازلهم في أواخر تشرين الأول، في عملية حذّر المفوض السامي لحقوق الإنسان من أنها تثير مخاوف جدية من التطهير العرقي. وهذه الجرائم جزء من منظومة الاستيطان والاقتلاع، وتقتضي مساءلة المعتدين وكل من يسلحهم ويمولهم ويوفر لهم الحماية.

ولأن النساء الريفيات يعتمدن على الأرض مصدراً للرزق، فإن اقتلاع الأشجار ومنع الوصول إلى الأراضي يشكلان عنفاً اقتصادياً مباشراً ضدهن، يعمّق فقرهن وتبعيتهن الاقتصادية ويرفع مخاطر تعرضهن للعنف داخل الأسرة والمجتمع. وحمايتهن تعني تمكينهن من البقاء في مجتمعاتهن، والوصول بأمان إلى الأرض والمياه والتعليم والرعاية الصحية. وسُجّلت أكثر من 26,000

[2] Four Palestinians killed in Gaza in 24 hours as Israel continues demolitions
[3] النساء الفلسطينيات في مواجهة تداعيات العدوان.. خسائر بشرية وتحديات متفاقمة
[4] https://capinfo.ma/%D8%A3%D8%
[5] النساء الفلسطينيات في مواجهة تداعيات العدوان.. خسائر بشرية وتحديات متفاقمة
[6] Women head one in four households in Gaza as war tears families apart and reshapes household structures - UN Women Australia
[7] Arab News | Israel confirms ban on 37 NGOs in Gaza

حالة اعتقال منذ تشرين الأول 2023، بينها نحو 800 حالة لنساء، فيما تقبع في سجون الاحتلال 87 أسيرة بينهن 21 معتقلة إدارياً دون تهمة أو محاكمة.

العنف الجنسي: جرائم موثّقة بلا محاسبة

في 26 تشرين الأول 2026، خلصت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المكلفة من الأمم المتحدة إلى أن سلطات الاحتلال وقواته ارتكبت في الضفة الغربية جرائم ضد الإنسانية تشمل الإبادة والتعذيب والاغتصاب وأشكالاً أخرى من العنف الجنسي، وأنها تواصل ارتكاب الإبادة الجماعية في غزة رغم وقف إطلاق النار. وأشارت اللجنة إلى أن العنف الجنسي يُستخدم لتهجير الفلسطينيات والفلسطينيين وإخضاعهم. إن هذه النتائج تجعل الصمت الدولي تواطؤاً مباشراً مع الإفلات من العقاب.

مسؤولية الأمم المتحدة وأجندة المرأة والسلام والأمن

تضع هذه الوقائع الأمم المتحدة ودولها الأعضاء أمام سؤال واضح: ما قيمة الالتزامات الدولية إن لم توفر الحماية للنساء وتوقف الجرائم بحقهن؟ إن أجندة المرأة والسلام والأمن، التي أرسى قرار مجلس الأمن 1325 أسسها، تتطلب العمل على الوقاية والحماية والمشاركة والإغاثة والتعافي، ويجب أن تُقاس جديتها في فلسطين بقدرتها على مواجهة مصادر الخطر، وفي مقدمتها الاحتلال والاستيطان والإفلات من العقاب. ولا يكفي الاستماع إلى شهادات النساء عن الفقد ثم إبعادهن عن مواقع القرار؛ فخبراتهن ومطالبهن يجب أن تكون أساساً في تحديد الأولويات وتوزيع الموارد ومراقبة التنفيذ في خطط الإغاثة والتعافي وإعادة الإعمار.

جرائم قتل النساء: الحماية لا تحتمل التأجيل

وفي موازاة عنف الاحتلال، تواصل النساء دفع حياتهن ثمناً لغياب الحماية القانونية داخل المجتمع الفلسطيني. فمنذ بداية عام 2026 وحتى 20 آب، وثّق مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي 9 حالات وفاة لنساء وفتيات، بينها 4 حالات في الضفة الغربية سُجّلت رسمياً كحالات انتحار، رغم وجود مؤشرات في عدد منها تستدعي التحقيق.[8] إن تصنيف هذه الوفيات دون تحقيق جاد، واستمرار الصلح العشائري بديلاً عن العدالة، يُبقيان باب الإفلات من العقاب مفتوحاً.

وبعد أكثر من عقدين على مطالبة الحركة النسوية به، لا يزال قانون حماية الأسرة من العنف حبيس الأدراج. وتؤكد الجمعية أن هذا القانون ليس قانوناً للعقوبات فحسب، بل إطار متكامل للوقاية والحماية والتدخل المبكر والمساءلة، وأن كل تأجيل في إقراره يعني ضحايا جدداً. فكم امرأة يجب أن تُقتل قبل أن تصبح الحماية أولوية؟

استهداف المدافعات: التوثيق ليس جريمة

تتعرض المدافعات والمدافعون عن حقوق النساء لاستهداف متصاعد. ففي 13 تشرين الأول 2026 اقتحمت قوات الاحتلال في رام الله مقر مؤسسة الضمير ومكاتب ادّعت أنها تابعة لاتحاد لجان المرأة الفلسطينية. ومنذ بداية العام وحتى آب، رُصدت 130 حالة اعتقال لنساء وفتيات في الضفة والقدس، استند معظمها إلى منشورات على وسائل التواصل بذريعة "التحريض". وأمضت الصحفية بشرى الطويل، المعتقلة إدارياً منذ شباط، أكثر من 80 يوماً في العزل الانفرادي.[9] وفي الوقت ذاته، تواجه الحركة النسوية داخلياً حملات تحريض وتشهير تستهدف الناشطات، وخفضاً للتمويل يهدد استمرار الخدمات المقدّمة للناجيات.

[8] بيان صحفي: مع استمرار ظاهرة قتل النساء والفتيات في فلسطين، مركز المرأة يطالب السلطة الفلسطينية بالوقوف على مسؤولياتها - مركز المرأة للارشاد القانوني والاجتماعي
[9] الاحتلال يعيد الصحفية بشرى الطويل إلى سجن الدامون بعد 80 يوما في العزل

ويمتد هذا الاستهداف إلى الفضاء الرقمي، حيث تتعرض النساء والمدافعات للتشهير والتهديد والابتزاز الإلكتروني وخطاب الكراهية، في ظل غياب إطار قانوني وآليات فعّالة للحماية من العنف الرقمي، بما يدفع كثيرات منهن إلى الصمت والانسحاب من الفضاء العام.

مطالب الجمعية

على شرف الحملة العالمية، وانطلاقاً من رؤيتها وتجربتها التاريخية التي بدأت حين قادت أول حملة لـ 16 يوماً في الأرض الفلسطينية عام 1996، تطالب جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية بما يلي:

على المستوى الدولي (إنهاء الإفلات من العقاب):

1. وقف فوري وشامل للعدوان على قطاع غزة والضفة الغربية، وتوفير حماية دولية فعلية للشعب الفلسطيني وللنساء والفتيات خاصة، وضمان وصول المساعدات والخدمات بأمان، وإنهاء الاحتلال وإعمال حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.
2. تنفيذ توصيات لجنة التحقيق الدولية، والتطبيق الفوري للفتوى الاستشارية لمحكمة العدل الدولية (تموز 2024) بشأن عدم قانونية الاحتلال، ومذكرات الاعتقال الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية.
3. محاسبة مرتكبي جرائم العنف الجنسي والإنجابي والتعذيب بحق المعتقلات والمعتقلين، وحماية الأدلة والشهود والناجيات، وإطلاق سراح الأسيرات والمعتقلات إدارياً، وضمان حق الناجيات في العدالة والتعويض وجبر الضرر.
4. إدراج دولة الاحتلال ضمن القائمة السوداء للدول التي ترتكب العنف الجنسي في النزاعات، وفرض حظر شامل على السلاح، ومساءلة المستوطنين وداعميهم.
5. تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن في فلسطين عبر إجراءات ومسؤوليات وموازنات وآجال محددة للحماية والوقاية والتعافي، وآليات معلنة لمتابعة التنفيذ.
6. ضمان مشاركة فلسطينية سيادية، وللنساء ومؤسساتهن النسوية تحديداً بصورة كاملة ومؤثرة، في أي ترتيبات لإغاثة غزة وإعادة إعمارها وإدارتها، ورفض أي وصاية أجنبية.

على المستوى الوطني (ضمان العدالة وحماية الناجيات):

7. إقرار قانون حماية الأسرة من العنف وقانون أسرة عصري منسجمين مع اتفاقية سيداو دون مزيد من التأجيل، وإصلاح التشريعات التمييزية.
8. التحقيق الجاد والشفاف في كل وفاة لامرأة في ظروف غامضة، ورفض الصلح العشائري بديلاً عن المساءلة الجنائية.
9. تعزيز نظام التحويل الوطني والبيوت الآمنة والمساعدة القانونية، وزيادة تمثيل النساء في الشرطة والنيابة والقضاء الشرعي.
10. برامج وطنية ممولة للحماية الاجتماعية والدعم النفسي الاجتماعي والتمكين الاقتصادي للنساء الناجيات والريفيات والأرامل والناجيات، ولا سيما في المناطق المهددة بالاستيطان.

لحماية المدافعات والمدافعين:

11. وقف الاعتقالات والاقتحامات التي تستهدف المؤسسات النسوية والحقوقية، وإلغاء تصنيفها "إرهابية".

12. التزام الجهات الرسمية الفلسطينية بحماية الحيّز المدني، والتدخل الفوري لوقف خطاب التحريض والكراهية والعنف الرقمي ضد النساء والمدافعات، ومساءلة مرتكبيه على الإنترنت وخارجه.
13. تمويل أساسي مرن وطويل الأمد للمؤسسات النسوية التي تقدم الخدمات للناجيات، وضمان استقلاليتها ودورها في رسم السياسات ومراقبتها، انسجاماً مع دعوة حملة UNiTE لدعم الحركات النسوية.

إن نساء فلسطين لسن مجرد أرقام؛ فلكل واحدة عائلة وبيت وقصة وحلم. ولا يجوز أن تصبح الدعوة إلى الصمود بديلاً عن الحماية، ولا أن تُترك النساء وحدهن في مواجهة الفقد والفقر والعنف. وتؤكد الجمعية أن مصادر العنف قد تختلف، لكن حق النساء في الحياة والحماية والعدالة لا يتجزأ؛ فلا حماية دون وقاية، ولا عدالة دون مساءلة، ولا مكان للإفلات من العقاب. وتجدد الجمعية التزامها بمواصلة النضال إلى جانب منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة والحركة النسوية الفلسطينية، حتى تتمتع نساء فلسطين بالحرية والعدالة والأمان في وطنهن المحرّر.

جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية

فلسطين- 2026/11/25